الأنباء
الاحد 1 يناير 2012

## سورية تبدأ تقنين الكهرباء اليوم

دمشق ـ كونا: أعلنت سورية أنها ستبدأ اعتبارا من اليوم الأول من يناير بتطبيق برنامج لتقنين الكهرباء في جميع أنحاء البلاد. وأعلنت وزارة الكهرباء السورية ان مدة التقنين المعتمدة في جميع المحافظات خلال الفترة من الأول من شهر يناير ولغاية الـ 15 منه ستكون وفق البرنامج الذي سيتم تطبيقه غدا ويتكرر على مدى 15 يوما وفي التوقيتات ذاتها.
وأوضح وزير الكهرباء عماد خميس في تصريح لوكالة الانباء السورية (سانا) ان مدة التقنين التي ستطبق اليوم في جميع المناطق ستكون وفق برنامج زمني وفترة محددة وثابتة، مؤكدا ان وزارة الكهرباء ستقوم بتقليص ساعات التقنين في حال تحسن واقع المنظومة الكهربائية وحسب معدل الطلب اليومي على الطاقة.
وكانت وزارة الكهرباء قد أعلنت مؤخرا أن الطلب على الطاقة الكهربائية ارتفع بنحو 40٪ في بعض المناطق ما حدا بها إلى اتباع سياسة التقنين في جميع المحافظات.

## انفجار عبوتين ناسفتين في دير الزور وحلب وتفكيك أخريين في حماة

قالت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) ان من وصفتها بالـ «مجموعة إرهابية مسلحة» أقدمت على إطلاق النار على «سيارة العميد المتقاعد عبدالجبار كحيص في موقع جسر التمانة أثناء عودته وأسرته لقريته في تقسيس بريف حماة». وأضافت ان إطلاق النار على السيارة أدى إلى «استشهاد ابنة العميد كحيص وإصابة زوجته وولده وابنته الأخرى بجراح بعضها خطير حيث جرى نقلهم إلى مشفى السلمية الوطني». في سياق متصل، اعلنت مصادر سورية أن عبوة ناسفة زرعتها من سمتها بالـ «مجموعة إرهابية مسلحة» أيضا قرب جامع الروضة انفجرت في دير الزور دون وقوع إصابات. كما انفجرت عبوة ناسفة أخرى في مدينة الباب بريف حلب دون وقوع أي إصابات.
وفي حماة فككت عناصر الهندسة الجمعة عبوتين ناسفتين بجانب جامع عبدالرحمن بن عوف بينما انفجرت عبوتان اخريان في حي الصابونية دون وقوع أي إصابات.
● دمشق ـ هدى العبود

## خمسة أعضاء جدد ينضمون لمجلس الأمن وسط الأزمة في سورية

نيويورك ـ أ.ف.ب: تنضم خمس دول غير دائمة العضوية اليوم إلى مجلس الأمن الدولي الذي يواجه أكبر أزماته منذ سنوات عدة بشأن سورية، ذلك ان روسيا والصين ترفضان ادانة نظام الرئيس بشار الأسد. وينضم كل من المغرب وتوغو وغواتيمالا وأذربيجان وباكستان الى عضوية المجلس، مع العلم انه سيكون على هذه الدولة الأخيرة ان تتعايش مع خصمها الكبير الهند، وهي عضو حاليا في المجلس الذي يعد خمسة عشر عضوا. وبشأن الخصومة السائدة في مجلس الأمن الدولي منذ أشهر بشأن سورية، قال ديبلوماسي غربي «انها مثل الحرب الباردة». واعتبر ان عمل المجلس قد «يتضرر بقوة» إذا ما استمرت التوترات. وتعتبر روسيا والصين وكذلك جنوب افريقيا والهند والبرازيل ـ وهذه الأخيرة أنهت مدة عضويتها ـ ان الحلف الأطلسي تجاوز تفويض مجلس الأمن الدولي مع الضربات التي شنها في ليبيا. وتتهم هذه الدول الغربيين بأنهم أرادوا «تغيير النظام» للإطاحة بمعمر القذافي، والآن يريدون الأمر نفسه ضد بشار الأسد. وعلى العكس اعتبرت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ان عملها في ليبيا كان «تاريخيا» وأنقذ حياة عشرات آلاف الأشخاص. واستخدمت روسيا والصين حق النقض (الفيتو) الذي يتمتعان به داخل مجلس الأمن لمعارضة مشروع قرار غربي يدين اعمال العنف في سورية في بداية أكتوبر، مؤكدتين انه سيشكل المرحلة الأولى نحو عمل عسكري. وأشارت الدول الغربية الى ان الذين نسفوا القرار يتحملون قسما من المسؤولية عن حصيلة الخمسة آلاف قتيل في سورية بحسب تقديرات الأمم المتحدة. وعرضت روسيا منذ ذلك الوقت مشروع قرارها الخاص الذي يدين العنف سواء كان مصدره الحكومة او المعارضة في سورية. ورأت الدول الغربية ان وضع الطرفين على خط مواز امر «غير متوازن». وعقدت ثلاث جلسات من المفاوضات خلال الاسبوع المنصرم من دون احراز اي تقدم، بحسب ديبلوماسيين.
والسنة الجديدة لا تدل على انها تحمل تباشير حل لمجلس الأمن الدولي، هيئة القرار المركزية في الأمم المتحدة.
وقال ديبلوماسي غربي كبير رافضا الكشف عن هويته «ستكون سنة 2012 صعبة. ليس من السهل أن نرى كيف ننجز أمرا ما عندما يكون مجلس الأمن مجمدا على هذا النحو». والتوازن الجديد داخل مجلس الأمن سيكون قريبا جدا من المجلس الحالي ولن يغير شيئا في ترشيح فلسطين لعضوية كاملة في المنظمة الدولية، ذلك انه سيتعذر بلوغ عتبة التسعة أصوات من أصل 15 لتمرير مثل هذا القرار، بحسب ديبلوماسي. ولاحظ الديبلوماسي ان «ذلك لن يغير شيئا بالنسبة للفلسطينيين الذين سيحتفظون بثمانية أصوات مؤيدة». لكن حتى عندما يتم تجاوز عتبة التسعة أصوات، ما سيسمح لمجلس الأمن بصياغة توصية ايجابية، فإن الولايات المتحدة توعدت باستخدام حق النقض (الفيتو). وستمتد ولاية الدول الخمس الجديدة التي ستنضم الى المجلس اعتبارا من الأول من يناير، على مدى سنتين. والدول الخمس الأخرى غير الدائمة العضوية التي ستنتهي ولايتها في نهاية 2012 هي كولومبيا وألمانيا والهند والبرتغال وجنوب أفريقيا.

## الحكم بإغلاق صحيفة «الزمن» العمانية وسجن رئيس تحريرها مع إيقاف التنفيذ

مسقط ـ د.ب.أ: أيدت محكمة استئناف في العاصمة العمانية مسقط أمس حكما بإغلاق جريدة الزمن العمانية وسجن رئيس تحريرها ومسؤول التحرير وموظف بوزارة العدل خمسة شهور، إلا أنها أوقفت العمل بالحكم. وكانت جريدة الزمن التي يرأس تحريرها الشاعر إبراهيم المعمري قد صدرت صفحتها الأولى يوم الأربعاء الماضي باعتذار لوزير العدل ووكيله، الشخصيتين اللتين رفعتا دعوى على الجريدة وعلى موظف يعمل في وزارتهما. واستنكرت الجريدة ما كانت نشرته سابقا عن القضية، مشيرة إلى أنه «في إطار مراجعة شاملة لمسار عمل الجريدة تبدأ صفحة جديدة مع وزارة العدل أساسها الشفافية والاحترام المتبادل والدقة في نقل المعلومة». وكانت جريدة الزمن قد نشرت في مايو الماضي تظلما لموظف بوزارة العدل يتهم فيه الوزير والوكيل بمساومته على مستحقاته المالية وممارسة الخداع والتسويف معه مقابل التنازل عن دعوى قضائية تقدم بها ضد الوزارة ، حيث أقنعه وكيل الوزارة حسب ما جاء في القصة الخبرية بسحب القضية التي يطالب فيها بحقوق وظيفية، وبعد سحب القضية من أمام محكمة القضاء الإداري والتنازل، لم يحصل الموظف على ما وعد به، ما جعله يتجه بقضيته إلى جريدة الزمن التي نشرت القصة الخبرية كما جاءت على لسانه، وموثقة بوثائق كانت في يده، ما أثار غضب وزير العدل وجعله يرفع قضية إهانة كرامة على الموظف والصحيفة معا.

### البعثة تطالب الحكومة السورية بإبعاد القناصة .. و47 مراقباً ينضمون إليهم هذا الأسبوع

# بن حلي يرفض تقييم الوضع في سورية قبل صدور التقرير النهائي والمعارضة تلوّح بالتحول إلى مجلس الأمن ما لم يتوقف القمع

عواصم ـ وكالات: استقبلت سورية عامها الجديد 2012، وأزمتها مستمرة وكذلك المظاهرات وسقوط القتلى مستمر حيث تجاوز عددهم الـ 18 في اليوم الأخير من عام 2011 أمس، فيما يواصل المراقبون العرب مهمتهم في أكثر من مدينة سورية. وفي هذا السياق، رفض نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد بن حلي أمس تقييم الوضع في سورية وقال ان التقييم سيصدر في التقرير النهائي لبعثة الجامعة إليها.
وقال بن حلي في حديث مع صحيفة «الشروق» الجزائرية نشر أمس إنه «لا يمكن استباق الأحداث في سورية وكل شيء يتوقف على تقريرها».
ودافع بن حلي عن رئيس بعثة المراقبين العرب الفريق محمد الدابي قائلا إنه «لم يقيم عمل البعثة ولا الوضع السوري في تصريحاته بل تصريحه فهم خطأ إذ كان يقصد بحديثه الأمور اللوجيستية والتقنية وليس المقصود التقييم الذي سيكون عبر تقرير نهائي بعد إطلاع البعثة على الوضع السوري ورصد وتسجيل وتوثيق المعلومات».
وأوضح أن «الدابي تحدث في تصريحه عن النواحي التقنية من قبل السلطات السورية كحرية تنقل أعضاء البعثة في المدن التي تشهد توترا وكانت تريد زيارتها ونفى ما تردد حول عرقلة السلطات الأمنية السورية لعمل البعثة أو منعها من زيارة منطقة ما».
وقال ان «ما يثار حول شخصية رئيس البعثة ليس لدينا أي شيء عنه وكل ما نملكه أن الرجل سوداني وله تجربة عسكرية وتكوينا سياسيا وأمنيا وخبرة في مجال المراقبة والرصد وقادر على إنجاح مهمته في سورية وما يثار حوله يأتي من باب التشويش والإشاعات فقط وملفه لا توجد فيه هذه الاتهامات».
وشدد بن حلي على أنه يحظر على المراقبين تقييم الوضع في سورية قائلا «ليس مسموحا بنشره (التقييم) أمام الإعلام بل يقدم في تقرير نهائي للجامعة ونحن على تواصل دائم مع المراقبين وشكلنا غرفة عمليات داخل الجامعة تعمل 24 ساعة في الـ24 ساعة ونتحصل على التقارير أولا بأول».
وفي رده على تقليل عدة دول غربية على رأسها فرنسا من دور المراقبين في كشف الحقيقة بسبب قلة مكوثهم في بؤر التوتر وكذا قلة عددهم، قال بن حلي «هناك الكثير من الاتهامات توجه للبعثة العربية في سورية في هذا الشأن لكننا نؤكد أن أعضاء البعثة بقوا لوقت طويل في الأحياء والمدن التي زاروها وأمضوا الليلة فيها أيضا والتقوا مع المعنيين بالأمر». وأضاف «لدينا مصادرنا هناك واتصالات مع التنسيقيات ومع المعارضين السوريين وحقوقيين وهذا لأخذ صورة واضحة عما يحدث».
وأضاف ان «البعثة منتشرة في عدة مناطق ومقيمة بشكل دائم وتستقبل المعلومات للتحقق مما يجري مثل حمص وريف دمشق ودرعا وإدلب وعدد أعضاء البعثة الآن 65 شخصا وغدا يلتحق بهم 20 كما أننا اتصلنا بالدول الخليجية لإرسال أعداد أخرى وذلك حسب تقييم رئيس البعثة واحتياجاتها للمراقبين».
على الأرض، طالب مراقبو البعثة دمشق بإبعاد القناصة «فورا» من على أسطح البنايات.
وقال مصدر مقرب من البعثة لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) ان «المراقبين رأوا القناصة بأعينهم في دوما» في إشارة إلى المدينة التي تموج بالاضطرابات في ضواحي العاصمة السورية دمشق.
كما بث ناشطون على الانترنت تسجيلا لأحد المراقبين يقول إنه «رأى بأم عينه القناصة متواجدين على أسطح المباني» وقال انه طالب السلطات السورية بسحب هؤلاء القناصة، مهددا بإبلاغ الجامعة العربية بالموضوع.
من ناحيته، أكد السفير عدنان عيسى الخضير رئيس غرفة العمليات الخاصة ببعثة مراقبي الجامعة العربية الى سورية أن الغرفة على اتصال دائم مع بعثة المراقبين العرب المتواجدة في الأراضي السورية، كما انها على اتصال مع غرفة العمليات التابعة للبعثة والموجودة في دمشق ورؤساء القطاعات الى جانب اتصالها الدائم مع الفريق أول محمد احمد مصطفى الدابي حول مهام البعثة في سورية والذي بدوره يقوم بالتنسيق مع رؤساء القطاعات فيما يخص مناطق تواجد فرق البعثة والتقارير التي يتم اعدادها وتتلقاها الأمانة العامة للجامعة العربية، لافتا الى أن الفريق يقوم بزيارة المناطق وفق الخطة الموضوعة من قبله.
وأشار الخضير في تصريحات للصحافيين بالجامعة العربية الى أنه سيتم انضمام 22 مراقبا للبعثة من العراق و25 من دول مجلس التعاون الخليجي كدفعة أولى وسيلحقون بالبعثة خلال الأسبوع الجاري.
وشدد الخضير على أن فريق المراقبين في سورية مجهز بجميع وسائل الرصد والتوثيق من كاميرات التصوير الفوتوغرافي والڤيديو بالإضافة الى هواتف الثريا المحمولة، كما أن تحركهم يتم في مختلف المناطق التي يزورونها وفق البروتوكول الذي تم التوقيع عليه مع الجامعة العربية.
وأضاف الخضير ان السلطات السورية هي المعنية بحماية وفد مراقبي الجامعة العربية.
وحول المعتقلين في السجون السورية وما اذا كانت هناك زيارات سيقوم بها فريق المراقبين الى هذه السجون، قال الخضير «نحن نتلقى في غرفة العمليات اتصالات كثيرة بشكل يومي بما فيها أسماء المعتقلين ومعلومات بشأنهم، وبدورنا نقوم بإيصال هذه المعلومات الى غرفة عمليات فريق البعثة في دمشق أولا بأول، وبالتالي يقومون بالتحرك بشأنها ميدانيا».
وحول طبيعة الشكاوى التي تتلقاها غرفة عمليات بعثة المراقبين هنا بالجامعة العربية قال ان اغلبها شكاوى حول المعتقلين والسجون التي يتواجدون بها، وأخرى حول العناوين التي تخصهم ونرسلها لفريق البعثة بشكل دائم باعتباره المسؤول عن التحقق منها على الأرض.

**التوجه إلى مجلس الأمن**

في غضون ذلك، أكد رئيس المجلس الوطني السوري برهان غليون أنه لا خيار (أمام المعارضة السورية) سوى التوجه إلى مجلس الأمن حال عدم التزام النظام السوري بتطبيق المبادرة العربية.
وقال غليون ـ في تصريح خاص لقناة «الجزيرة» أمس ـ إنه إذا فشل النظام في تلبية الالتزامات التي أخذها على عاتقه فليس هناك حل سوى الذهاب إلى مجلس الأمن، مشيرا إلى أن النظام السوري مازال يستخدم القناصة والشبيحة ويمنع الشعب من التظاهر في الساحات العامة.

## هيئة التنسيق تعلن توقيع «وثيقة سياسية» بين مناع وغليون.. وأعضاء في المجلس الوطني يرفضونها: الاتفاق تم بشكل فردي

عواصم ـ وكالات: أعلنت هيئة التنسيق الوطنية السورية لقوى التغيير الديموقراطي في بيان أمس أنها توصلت إلى اتفاق مع المجلس الوطني السوري يحدد «القواعد السياسية للنضال الديموقراطي والمرحلة الانتقالية».
ويضم المجلس الوطني الانتقالي الجزء الأكبر من المعارضة السورية بينما تضم الهيئة احزاب تجمع اليسار السوري وحزب العمل الشيوعي وحزب الاتحاد الاشتراكي و11 حزبا كرديا الى جانب شخصيات معارضة.
وقالت الهيئة في بيانها انها «تزف نبأ توقيع الاتفاق السياسي» مع المجلس الوطني السوري في القاهرة امس الأول، اثر مباحثات استمرت لأكثر من شهر شارك فيها عدد هام من قيادة الطرفين.
واوضحت ان الاتفاق وقعه رئيس المجلس برهان غليون وهيثم مناع عن هيئة التنسيق.
واضافت ان «الاتفاق ينص على تحديد القواعد السياسية للنضال الديموقراطي والمرحلة الانتقالية محددا اهم معالم سورية الغد التي يطمح لها كل حريص على كرامة الوطن وحقوق المواطن وأسس بناء الدولة المدنية الديموقراطية».
وسيودع الاتفاق كوثيقة رسمية للجامعة العربية بحضور الامين العام الدكتور نبيل العربي في القاهرة غدا.
وينص الاتفاق الذي تسلمت وكالة فرانس برس نسخة منه، خصوصا على «رفض اي تدخل عسكري أجنبي يمس بسيادة واستقلال البلاد»، لكنه يؤكد انه «لا يعتبر التدخل العربي أجنبيا».
كما يقضي «بحماية المدنيين بكل الوسائل المشروعة في إطار القانون الدولي لحقوق الانسان».
وهو ينص على ان «تبدأ المرحلة الانتقالية بسقوط النظام القائم بكافة أركانه ورموزه» أي «سقوط السلطة السياسية القائمة مع الحفاظ على مؤسسات الدولة ووظائفها الأساسية».
وتنتهي هذه المرحلة حسب الاتفاق «بإقرار دستور جديد للبلاد يضمن النظام البرلماني الديموقراطي المدني التعددي والتداولي وانتخاب برلمان ورئيس جمهورية على أساس هذا الدستور».
وأكد موقعو الاتفاق اعتزازهم «بمواقف الضباط والجنود السوريين الذين رفضوا الانصياع لأوامر النظام بقتل المدنيين المتظاهرين السلميين المطالبين بالحرية».
من جهته، أكد حسن عبدالعظيم منسق عام هيئة التنسيق الوطنية توقيع الاتفاق وصرح لوكالة فرانس برس «لابد من رؤية سياسية مشتركة تؤدي الى تغيير كامل شامل في سورية وتحقق انتصار اهداف الثورة السلمية وتجنب سورية مخاطر التدخل العسكري الخارجي والعسكرة والصراع الطائفي».
إلا أن خالد كمال ممثل الحراك الثوري في المجلس الوطني السوري أكد أن الاتفاق الذي أعلن عنه تم بشكل فردي، ولا يحظى بالإجماع من كافة القوى المؤلفة للمجلس.
وأضاف المعارض السوري ـ في تصريح خاص لقناة «الجزيرة» الفضائية أمس ـ أن بنود الاتفاق جاءت متناقضة، مطالبا بان تقوم جميع أطراف المجلس الوطني بالتصويت على تلك الوثيقة، مرحبا بانضمام أي كتلة سياسية سورية معارضة.
وأعرب كمال عن رغبته في توحد كافة أطراف المعارضة السورية.
مشيرا إلى أن المشكلة تكمن في الاتفاق مع هيئة التنسيق السورية والتي أسقطها الشارع السوري في جمعة «هيئة التنسيق لا تمثلنا» بكل كوادرها السياسية، مطالبا أعضاء هيئة التنسيق ومكاتبها السياسية بالإعلان عن موقفها بصراحة، منوها بأن الهيئة إلى الآن ترفض ذكر اسم بشار الأسد بتاتا ولا تتعرض لأفراد نظامه وترفض طلب اسقاط النظام وادانة الجرائم التي يقوم بها النظام.
وشدد المعارض السوري على أن الشعب السوري لن يسمح بأن تنفرد أي سلطة سياسية ائتلافية بعينها بالثورة.

## صالح يحذّر من انهيار مؤسسات الدولة بعد سيطرة المعارضة عليها ومصادر تتهمه بتجنيد 12 ألف شخص للانقلاب على المبادرة الخليجية

عواصم ـ وكالات: حذر الرئيس اليمني علي عبدالله صالح أمس من انهيار مؤسسات الدولة اثر سقوط العديد منها بأيدي محتجين يطالبون بمحاكمته على مقتل المئات منهم منذ بدء الاحتجاجات.
وأفادت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ) ان صالح قال خلال اجتماعه بمسؤولين في الحكومة ومجلسي النواب والشورى انه «لا يمكن بأي حال من الأحوال السماح بانهيار المؤسسات ومرافق الدولة التي بنيت منذ أكثر من 49 سنة وتضاعف وتيرة الإنجاز وتحقيق المكاسب بعد 22 مايو 1990»، وطالب صالح خلال اجتماعه بالمسؤولين من المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه بـ «وضع حد للفوضى السائدة والظواهر السلبية التي تنمو وتتطور يوما بعد يوم في بعض الوزارات والمؤسسات».
وشدد على أن التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية يهدف الى تحقيق الانفراج بالأزمة التي استمرت حوالي 11 شهرا وإنهائها تماما.
وأكد على «أهمية التقدم نحو المستقبل بروح وطنية جديدة ومنع التداعيات التي ستؤدي إلى انهيار مؤسسات الدولة التي يصعب بعد ذلك إعادة هيكلتها وترتيب أوضاعها».
من جهة اخرى، قال مصدر يمني امس ان صالح يسعى لتجنيد 12 ألفا من قبيلته للانقلاب على المبادرة الخليجية التي وقع عليها في نوفمبر الماضي مع المعارضة.
ونقل موقع «يمن نيشن» المستقل عن المصدر الذي وصفه بـ «المطلع» قوله ان صالح قرر خلال اجتماع مع مقربيه تجنيد 12 ألف شخص بالحرس الجمهوري من قرى بني بهلول وبلاد الروس من مديرية سنحان التي ينتمي إليها وتجهيزهم لاسترداد مؤسسات الدولة التي خرجت عن سيطرة أعوان الرئيس ونظامه».
وقال المصدر ان صالح يسعى للانقلاب على المبادرة الخليجية التي وقع عليها في 23 نوفمبر الماضي بالعاصمة السعودية الرياض ونقل بموجبها صلاحياته إلى نائبه عبدربه هادي منصور.
وأقر الاجتماع ـ بحسب المصدر ـ إفشال «مخطط إسقاط القيادات» وإعادة الأمور إلى نصابها والتصدي بقوة للاحتجاجات «المنظمة» التي شملت معسكرات ومقرات أمنية وحكومية مهمة».
وشملت المؤسسات التي سقطت بيد محتجين ضد نظام صالح شركة الطيران اليمنية وتمرد ضباط وأفراد اللواء 35 بمحافظة الضالع الذين نشروا الدبابات للمطالبة بتغيير قائد المعسكر العميد محمد عبدالله حيدر ومنعه من دخول المعسكر، وقد استجاب وزير الدفاع محمد ناصر احمد لمطلبهم بتعيين قائد جديد.
ووصلت الاحتجاجات في اليمن إلى محافظة الحديدة في الغرب التي تمكن المحتجون فيها من تغيير قادة ومسؤولي «الكلية البحرية، خفر السواحل، الكهرباء، شرطة المرور، الصرف الصحي» وغيرها من المرافق المهمة.
في غضون ذلك، قال ريتشارد ديكر مدير برنامج العدالة في منظمة «هيومان رايتس ووتش» المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان في العالم ـ التي تتخذ من نيويورك مقرا لها ـ ان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح لن يكون في مأمن من العدالة الدولية إذا غادر اليمن إلى دولة أخرى.
ونقل راديو هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) امس عن ديكر قوله «ان اتفاق تسليم السلطة الذي وقعه صالح في الرياض لا يضمن له الحماية خارج حدود اليمن»، مضيفا أن الاتفاق الذي وقعه صالح في أواخر نوفمبر الماضي لمنحه وعائلته الحصانة ضد الجرائم الخطيرة التي ارتكبت ليس له أي صفة قانونية خارج حدود اليمن، وأن صالح عليه أن يعرف أنه يعرض حريته لشيء من الخطر إذا غادر البلاد.

تفجير كمية من الأسلحة والمواد المتفجرة التي عثر عليها في حوزة مسلحين ينتمون للقاعدة في زنجبار (رويترز)